الجريدة الرسمية

قوانين

قانون رقم ٢٦

يرمي الى فتح اعتماد إضافي

بقيمة /٢,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل.

في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥

لزوم معاشات التقاعد لدفع ١٢ مليون ليرة لبنانية شهرياً للمتقاعدين في القطاع العام

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الأولى:

أ ـ يُفتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة بقيمة /٢,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل. فقط ألفان وثلاثمائة وخمسون مليار ليرة لبنانية يُضاف الى أرقام الموازنة العامة لعام ٢٠٢٥ لزوم معاشات التقاعد لدفع ١٢ مليون ليرة لبنانية شهرياً للمتقاعدين في القطاع العام.

وفقاً للتنسيب التالي:

الجزء ١ ـ الجزء الأول

الباب ٢٦ ـ النفقات المشتركة

الفصل ٢ ـ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

الوظيفة ١٠٢٣ ـ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

البند ١٥ ـ منافع اجتماعية

الفقرة ١ ـ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

النبذة ١ ـ معاشات التقاعد

/٢,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل.

لزوم معاشات التقاعد لدفع ١٢ مليون ليرة شهرياً للمتقاعدين في القطاع العام

فقط ألفان وثلاثمائة وخمسون مليار ليرة لبنانية

ب ـ لا يجوز استعمال الاعتماد المفتوح بموجب هذا القانون سوى للغاية المنصوص عليها في الفقرة «أ» أعلاه،

ج ـ يخضع الانفاق من المبلغ المخصص في هذا القانون للقواعد والأصول القانونية لا سيما تلك المنصوص عليها في قانون المحاسبة العمومية وقانون تنظيم ديوان المحاسبة.

د ـ تدوّن الاعتمادات المعقودة والمصفّاة والمصروفة والمدفوعة والمدوّرة من أصل المبلغ المخصص بموجب هذا القانون في قطع حساب الموازنة العامة وحسابات المهمة للعام ٢٠٢٥.

هـ ـ يُغطى الاعتماد المفتوح أعلاه بزيادة تقدير الواردات العادية للعام ٢٠٢٥.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ٣٠ كانون الأول ٢٠٢٥

الإمضاء: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: نواف سلام

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: نواف سلام

الأسباب الموجبة

في سبيل إنصاف جميع المتقاعدين لأي سلك انتموا،

ونظراً الى عدم توفر الاعتمادات في الموازنة العامة،

ونظراً الى صعوبة الوضع المالي وعدم توفر الإمكانيات في الخزينة، تمّ إعداد مشروع قانون فتح اعتماد إضافي بقيمة /٢٣٥٠/ مليار ليرة لزوم معاشات التقاعد لدفع ١٢ مليون ليرة شهرياً للمتقاعدين في القطاع العام، على أن تتخذ لاحقاً كل الإجراءات اللازمة واستصدار النصوص اللازمة التي تجيز الانفاق من هذه الاعتمادات،

لهذه الأسباب

تمّ إعداد مشروع القانون المرفق، والحكومة إذ تتقدم به من المجلس النيابي الكريم، ترجو مناقشته وإقراره بصورة الاستعجال.